

تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وجهود الدولة للحد منها خلال الفترة (2024-2010)

Development of unemployment in Algeria and government efforts to reduce it During the Period (2010-2024)

جمال مدات⁽¹⁾ * . إسماعيل قرينات⁽²⁾

⁽¹⁾ ⁽²⁾ جامعة البويرة، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر.

d.madat@univ-bouira.dz⁽¹⁾ s.grinat@univ-bouira.dz⁽¹⁾

تاريخ الاستلام: 2025/09/03؛ تاريخ القبول: 2025/11/25؛ تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2024، والعمل على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في هذه الظاهرة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الجوانب النظرية لمشكلة البطالة وتطورها والجهود المبذولة للحد منها في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل الحد ومعالجة البطالة، وعلى رأسها إنشاء أجهزة دعم وتشغيل الشباب، تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، برامج التكوين المهني وإصلاح المنظومة التربوية والجامعية لربط التكوين بمتطلبات السوق والخدمات الالكترونية وغيرها، إلا أن معدلاتها تبقى مرتفعة خلال فترة الدراسة، أين بلغ معدل البطالة الإجمالي في الجزائر متوسطا نسبته 11.46 % أما عند الذكور 9.75% في حين بلغ المتوسط لدى الإناث 19.84 %.

كلمات مفتاحية: بطالة؛ هيئات التشغيل؛ معدلات البطالة؛ الجزائر.

Abstract

The purpose of this study is to examine development in unemployment rates in Algeria during the period 2010-2024 and to analyze the economic and social factors influencing this phenomenon.

A descriptive analytical approach was used to describe the theoretical aspects of the unemployment problem, its development, and the efforts made to reduce it in Algeria. According to the study, despite efforts to reduce and university systems to link training to market requirements and electronic and address unemployment, including the creation of youth support and employment agencies, the promotion of foreign and domestic investment, vocational training

Programs, and reforms to the education services, among other measures, however, rates remain high during the study period, with the overall unemployment rate in Algeria averaging 11.46%. The rate for males was 9.75%, while the average for females was 19.84%.

Keywords: unemployment, employment agencies, unemployment rates, Algeria.

المقدمة:

تعد البطالة من أبرز الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية ولها تأثيرات عميقة تمس استقرار الأفراد ومعيشتهم والنمو الاقتصادي العام، في الجزائر تزايدت حدة هذه المشكلة مع التحولات الهيكلية خصوصاً بعد الإصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينات وما نتج عنها من انكماش في فرص التشغيل، مما جعل الدولة تقوم بتبني برامج وإصلاحات بهدف التنمية وتقليص معدلات البطالة إلا أن الظاهرة لا تزال تسجل معدلات مرتفعة.

لقد شهدت البطالة تطورات هامة مع مرور الزمن من حيث طبيعتها، قياسها، مسبباتها وكيفية فهمها. حيث كان قياسها يتسم بالبساطة ويعتمد على عدد العاطلين عن العمل، أصبحت اليوم تدرس وفق أبعاد متعددة تشمل المستوى التعليمي، النوع الاجتماعي، الفئات العمرية وطبيعة السوق المحلي والعالمي.

قد ساهم العديد من المؤسسات الدولية كالبنك العالمي ومنظمة العمل الدولية في تطوير معايير أكثر دقة لقياس البطالة مما ساعد في فهمها وهي المعايير التي اعتمدها الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من هذا المنطلق تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال حول التساؤل التالي: كيف

تطورت ظاهرة البطالة في الجزائر وفيما تتمثل الآليات التي تبنتها الدولة لمعالجة الظاهرة؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالبطالة وما هي أنواعها؟

ما هي مميزات البطالة في الجزائر؟

فيما تتمثل الجهود المبذولة للحد من انتشارها؟

فرضيات الدراسة: قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الفرضيات التالية:

* تتميز ظاهرة البطالة في الجزائر بارتفاع معدلاتها خلال فترة الدراسة.

* رغم الجهود المتخذة من طرف الحكومة لتوفير مناصب شغل فإنها تبقى غير كافية لامتصاص البطالة.

أهمية الدراسة: تتجلى من خلال كونها تحاول تقديم تحليل شامل لظاهرة البطالة كظاهرة اجتماعية واقتصادية، كما تبرز كذلك الأهمية بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر من خلال الفهم النظري لتطورها وتقييم فعالية البرامج والسياسات الحكومية المعتمدة للتقليل من البطالة.

أهداف الدراسة: يهدف المقال إلى جملة من الأهداف منها ما يلي:

- تحليل تطور ظاهرة البطالة في الجزائر للفترة 1990-2024.

- تقييم فعالية السياسات المتبناة للحد من مشكلة البطالة في الجزائر.

المنهج المتبع: تم الاعتماد لإنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الجوانب النظرية المتعلقة بالظاهرة، إلى جانب تحليل المعطيات الإحصائية الوطنية المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي.

تقسيمات الدراسة: بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة للبحث تم تقسيمه للنقاط

التالية:

1- مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة: تعد البطالة أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وتمس بشكل مباشر حياة الأفراد واستقرار المجتمع، وتشير اغلب التوقعات أنها ستضل باقية على وجه الأرض، وتتفاقم مع مرور الزمن، سنحاول في هذه النقطة تحديد مفهوم البطالة وأنواعها.

1-1 مفهوم البطالة: هناك صعوبة في تحديد مفهوم البطالة بين الاقتصاديين حيث تعددت التعريفات التي تناولتها، ولعل أبسط التعريفات وأكثرها عمومية ما ورد في الموسوعة الاقتصادية أين عرفت على أنها "تعطل العمال عن العمل أو هي حالة توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده"⁽¹⁾.

وهناك تعريف آخر وهو متوافق مع التعريف الرسمي للدكتور على عبد الوهاب نجا، حيث تعرف "يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا كان في سن العمل ولا يشغل وظيفة ومتوفر للعمل ويبحث بنشاط عن وظيفة"⁽²⁾. كما تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها "حالة الفرد العاطل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"، كما تعرف أيضا على أنها "بصورة مبسطة هي نقيض العمل، وتعني فائض العمالة داخل بناء النسق الاجتماعي أو الصناعي وعدم توافر عدد الأعمال التي تستوعب هذا الفائض فتحدث ظاهرة البطالة"⁽³⁾

تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري "مصطلح بدون عمل يعني بطل، وهو كل شخص الذي تتوفر فيه في آن واحد النقاط التالية: أن يكون في سن العمل أي بين 15 – 64 سنة، بدون عمل أثناء فترة التحقيق أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل وأن يكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

من كل ما سبق من التعاريف للبطالة، فهي تجتمع في نقطة واحدة وهي الرغبة في الحصول على العمل والبحث عنه بشكل جدي، وتوفر القدرة عليه وامتلاك المهارات والمقومات الرئيسية لكنه غير موجود.

(2)لؤي اديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 156.

(3) Denis anne et yannick l'horty, économie de l'emploi et du chômage, armand colin, 2013, p121

(4)لؤي اديب العيسى، مرجع سابق، ص 156.

1-2 أنواع البطالة : للبطالة عدة أنواع وذلك تبعا لمسبباتها ويترتب على ذلك تباين الإجراءات في مواجهتها، ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة - يندرج تحت كل نوع أنواع فرعية متعددة- هما البطالة السافرة والمقنعة⁽¹⁾

1-2-1 البطالة السافرة هي وجود أفراد قادرين على العمل، ولكن وقت العمل بالنسبة لهم صفرا وإنتاجياتهم صفرا بسبب عدم شغلهم لأي وظيفة وهي نوعان، البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية :

*البطالة الاختيارية: وتنقسم بدورها إلى الأنواع التالية:

-البطالة الاحتكاكية: الأفراد يكونون في حالة بطالة لفترة قصيرة حيث يغيرون وظائفهم، ويطلق عليها بطالة الانتظار أو انتقالية⁽²⁾، وتنتج عن تغيير الوظائف، عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف، نقص المعلومات عن فرص العمل، وهي منتشرة في الجزائر حيث يشير تقرير ONS لسنة 2015 أن مد البحث عن منصب لمدة سنة وأكثر تمس 71.72% من هذه الفئة. (336000 شخصا)

-البطالة الهيكلية: تعرف على أنها عدم تطابق مهارات العمال مع متطلبات سوق العمل⁽³⁾ وأسبابها التقدم التقني السريع، التغيرات في هيكل الطلب، عدم توفر الخبرات والمؤهلات لدى حديثو التخرج، وبالنسبة للجزائر حسب تقرير ONS لسنة 2015 مثلا يشير إلى أن التركيبة النسبية للبطالين حسب الشهادة 44.3% من حاملي الشهادات.

-البطالة الدورية: وهي مرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود⁽⁴⁾ وتنتج من انخفاض أسعار النفط (كمورد أساسي)، أزمات اقتصادية، اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسعار النفط يجعل انهيارها يؤثر مباشرة على البطالة مثل ما حدث في 2014.

-البطالة الموسمية: بطالة تحدث في فترات معينة من السنة كفترات التخرج وغيرها

(2) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثار برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر، السنة

2015، ص 23.

(3) vers le droit au travail – un guide pour la conception de programmes publics d'emploi novateurs, bureau international du travail, p8.

(4) Paul krugman et robin wells, macroéconomie, debocq supérieur, 2015, p62.

(5) علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 31.

وتنتشر في الدول النامية الكثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والسياحة⁽¹⁾، من بين أسبابها وجود القطاعات الموسمية كالسياحة والزراعة، وهي منتشرة في الجزائر، إذ حسب ONS يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع الفلاحة بنسبة معينة بالنسبة للمشتغلين، مثلاً بنسبة 9.70% في سنة 2019 ويعاني من انخفاض النشاط خارج الموسم.

*البطالة الاختيارية: تشمل الأفراد القادرين عن العمل لكن لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة⁽²⁾، وسببها ضعف نظام الحوافز، تدنى الأجور وهي تشمل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الظروف السائدة.

1-2- البطالة المقنعة: تشمل الأفراد الذين يعملون بأقل من الطاقة المفترضة لهم، إلى جانب العاملين في بعض القطاعات دون يترتب على ذلك ناتج صافي،

تنتشر بشكل أوسع في البلدان النامية التي من مميزات وفرة نسبية في عنصر العمل مقابل فرص عمل محدودة، وبالنسبة للجزائر قيام وزارة التربية في افريل 2022 بإدماج حملة الشهادات الجامعية في رتبة مشرف تربية في المدارس الابتدائية بعدد يفوق حاجة المؤسسة، وما يطلق عليه البطالة المقنعة.

II : تطورات معدل البطالة في الجزائر 2010-2024

بالنسبة للجزائر هناك العديد من الظروف التي أثرت على التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة ومنها ما هو متعلق بالاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تعزى التغيرات الحاصلة للسياسات المنتهجة من طرف الحكومات، كما يمكن ردها أيضاً لظروف أخرى مثل جائحة كورونا وغيرها، وقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة بطالة هيكلية واسعة ويعد ذلك منطقياً لأن المستعمر زرع الجهل في أوساط الشعب الجزائري مما جعل اليد العاملة غير مؤهلة وغير قادرة على ممارسة العديد من المهن، وقد بلغت نسبة البطالة 32.9 % في عام 1966 م⁽³⁾.

من خصائص هذه الظاهرة أنها تمس بشكل كبير الشباب مقارنة بالفئات الأخرى وقد

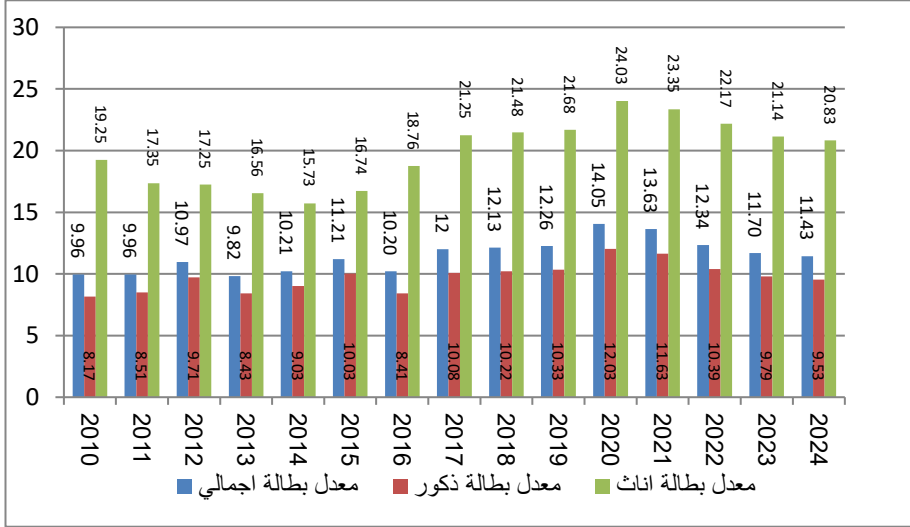
(2)لؤي اديب العيسى، مرجع سابق، ص 164.

(3)نفس المرجع، ص 166.

(4)موسى جديدي، دراسة تحليلية لتطور البطالة في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد7، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر، السنة 2016، ص 170.

ارتفع عدد البطالين من 650000 في سنة 1984 إلى 2100000 في سنة 1995. ⁽¹⁾ بهدف دراسة التطورات الحاصلة في نسب هذه الظاهرة نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل 1: تطور نسب البطالة إجمالي، إناث وذكور في الجزائر 2010-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك العالمي 2024

يتضح من خلال الشكل أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر للفترة 2010-2024 بلغ متوسطا نسبته 11.46% أما عند الذكور 9.75% في حين بلغ عند الإناث 19.84%، كما يظهر جليا أن أكبر معدل للبطالة كان سنة 2020 بمعدل 14.05% ويرد ذلك إلى أن الجزائر كانت في أوج جائحة كورونا في حين كان أدنى مستوى لهذا المعدل في عام 2013 بمعدل 9.82% وذلك نتيجة لمختلف البرامج التنموية المنتهجة من طرف الدولة بهدف إصلاح الاقتصاد الوطني، دفع النمو وتقليص التبعية للمحروقات والمتمثلة أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2000، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014.

لتفسير ودراسة ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى عدة

(1) benyahiasalima, le chômage en Algérie ; caractéristiques, causes et conséquences revue de l'ijtihad d'études juridiques, volume 08, no 01, université Tamanrasset, 2019, p 16

مراحل وذلك كما يلي:

II-1 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: ما ميز هذه المرحلة وحسب معطيات البنك الدولي ارتفاع أسعار النفط، حيث قفز سعر النفط من 18.08 دولار سنة 1999 ليبلغ 28.72 دولار عام 2000 ليصل إلى ذروته خلال الفترة سنة 2011 أين قدر بـ 112.89 دولار، وهذا ما ساهم في ارتفاع الإيرادات بشكل كبير الأمر الذي مكن الدولة من ضخ أموال ضخمة في إطار المخططات الاتفاقية، كما يوضح أيضا الديوان الوطني للإحصاء تحسن المعطيات المتعلقة بالتشغيل وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور المشتغلون والبطالون في الجزائر 2010-2014 (الوحدة: ألف)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
المشتغلون	9736	9599	10170	10788	10566
البطالون	1076	1062	1253	1175	1214
البطالون اقل من 30 سنة	801	760	874	808	834

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

ويعد من بين أهداف البرنامج مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد، كما يشمل ستة محاور رئيسية من بينها مكافحة البطالة الذي خصص لها 360 مليار دج موزعة كالآتي:

150 مليار موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، 80 مليار لاستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة والباقي لترتيبات التشغيل المؤقت⁽¹⁾.

ابتداء من 2010 استمر التأثير الإيجابي للبرنامج مقارنة بالسنوات السابقة من خلال مساهمته في الحفاظ على معدلات البطالة المنخفضة حيث انتقل إلى 9.96% سنة 2010 ونفس المعدل في 2011، ومن أهم القطاعات التي ساهمت في التحسين في المعدل يتمثل في قطاع الأشغال العمومية والوظائف العمومي، حيث انتقل معدل التشغيل في الإدارات العمومية من 27.6% في 2001 إلى 35.6% في 2011 في حين انتقل المعدل أي معدل التشغيل

(2) بن الحاج جلول ياسين- شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 4، جامعة ادرا، الجزائر، 2016، ص 118.

في قطاع البناء من 10.6% في 2001 إلى 16.6% في 2011، وهذا بالطبع راجع إلى الاستثمارات الضخمة في قطاع الأشغال العمومية والإدارات العمومية.⁽¹⁾

تلى ذلك انخفاض أيضا إلى 9.82% عام 2013، غير أن يلاحظ ارتفاع المعدل سنة 2014 ليصبح 10.21%، ويعزى ذلك لانخفاض أسعار البترول إلى 99.61 دولار بعد أن كان في حدود 109.44 دولار خلال سنة 2013 نظرا لتداعيات الأزمة النفطية والتي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني أدى كل ذلك إلى انخفاض الاستثمارات العمومية، إلى جانب سياسة التقشف والتي كانت تدعو إليها الحكومة، يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع حجم العمالة المشغلة من 9736 ألف سنة 2010 إلى 10239 ألف سنة 2014 وهذا يبقى ضعيف مقارنة مع ما كان مقدرا للبرنامج من مناصب شغل (3000000 منصب شغل). أما عن المساهمة القطاعية في إنشاء مناصب الشغل خلال عام 2014، فكانت المرتبة الأولى لقطاع الخدمات والتجارة بحوالي 6224 ألف منصب شغل، ثم المرتبة الثانية لقطاع البناء والأشغال العمومية ب 1826 ألف منصب شغل وهذا راجع لاهتمام الدولة بالبنية التحتية من مباني وسدود وطرق وغيرها، ثم في المرتبة الثالثة القطاع الصناعي ب 1290 ألف منصب شغل⁽²⁾ وفي المرتبة الأخيرة القطاع الفلاحي الذي كانت مساهمته منخفضة وهذا راجع لقلة هطول الأمطار، ارتفاع تكلفة الأسمدة والمبيدات. تعد هذه الانجازات ضعيفة إذا تمت مقارنتها مع أهداف البرنامج المتعلقة بمكافحة البطالة السالفة الذكر، كما يتضح من الجدول أن نسبة البطالين الشباب الأقل من 30 سنة بالنسبة لمجموع البطالين مرتفعة جدا وبلغت متوسط خلال الفترة قدره 70.64%.

II - الفترة 2015-2019 مخطط الإنعاش الاقتصادي بعد أزمة النفط: استكمالا لمسيرة النمو والتنمية المنتهجة من سنة 2001 تبنت الجزائر برنامجا للإنعاش الاقتصادي أو مخطط خماسي 2015-2019 الذي رصد له نحو 280 مليار دج، وكان من بين أهدافه خلق مناصب الشغل، تحسين المستوى المعيشي للمواطن وتشجيع الاستثمار المدر للثروة، لدراسة تطور معدل البطالة نستعين ببعض المعطيات كما هو موضح في الجدول التالي:

⁽²⁾ nacereddin hamouda, 50 ans d'indépendance, quelle évaluation dans la situation du marché du travail en Algérie, les cahiers du cread 100-2012, p 115.

(1) ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques rétrospectives, emploi et chômage ; consulter le 20/07/2025 ; <http://www.dgpp.>

الجدول رقم 02: توزيع السكان النشيطون 2015-2019 (الوحدة: آلاف)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
النشيطون	11932	12117	12298	12463	12730
المشتغلون	10594	10845	10858	11001	11281
البطالون	1337	1272	1440	1462	1449
البطالون اقل من 30 سنة	907	850	969	966	891

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

يتضح من الجدول أن نسبة الزيادة في عدد السكان النشيطين أكبر منها بالنسبة للمشتغلين وهذا يعني ارتفاع في نسب البطالة خلال الفترة، حيث انتقل معدل البطالة من 10.2 % سنة 2016 إلى 10.33 % سنة 2017 ثم 10.41 % سنة 2018 ليبلغ 10.49 % سنة 2019، وهذا راجع إلى آثار أزمة 2014 أين استمر سعر النفط في الانخفاض أين بلغ 64.51 دولار سنة 2019، مما دفع بالدولة إلى تجميد العديد من المشاريع الكبرى المسطرة التي ينتظر منها فتح مناصب الشغل، وتطبيق سياسة ترشيد النفقات واعتماد سياسة تقشفية كما تم طرح نموذج اقتصادي جديد للنمو في نهاية 2016⁽¹⁾ مما تسبب في تضائل التوظيف في القطاع العام والخاص وتراجع إقبال المستثمرين.

تبقى الملاحظة دائما أن القطاع الأكثر مساهمة في التشغيل هو قطاع الإدارة، التجارة والخدمات بنسبة 60.79 % في عام 2019 مع انخفاض نسبة المساهمة للقطاعات المنتجة، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالين الشباب الأقل من 30 سنة بالنسبة لمجموع البطالين ونسبة متوسطة خلال الفترة قدرها 65.90 %.

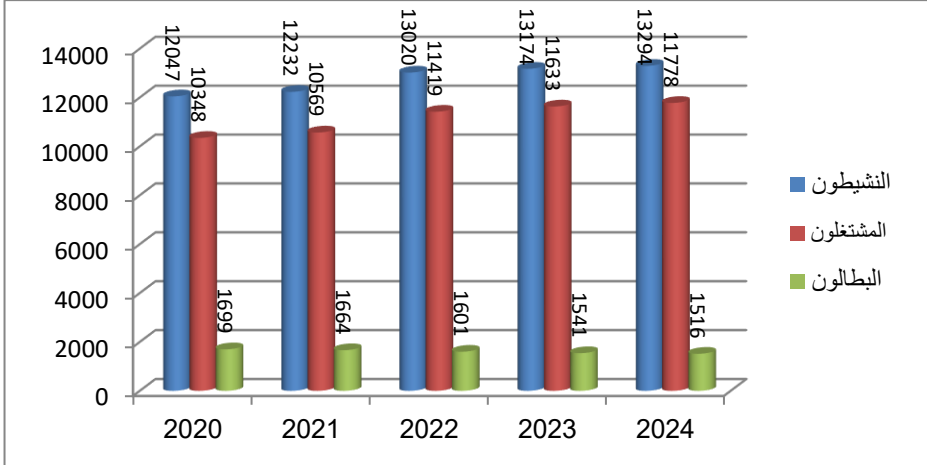
3- II الفترة 2020-2024 مخطط الإنعاش الاقتصادي بعد كورونا: وهي مرحلة خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتعد من بين أهدافها تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني ومعالجة مشكلة البطالة ودعم المؤسسات الناشئة، بهدف دراسة تطور نسبة البطالة خلال

(1). جمات وسيلة، تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر

هذه الفترة نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل 2: توزيع السكان النشيطون في الجزائر 2020- 2024 (الوحدة: ألف)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

و يمكن الاستعانة أيضا بمعدلات البطالة بين الشباب (15-24 سنة) كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل في هذه الفئة العمرية، التي كانت حسب البنك العالمي خلال الفترة 2020-2024 كما يلي: 35.75%، 33.84%، 31.66%، 30.44%، 29.76%.

قبل البداية في التحليل يظهر جليا أن هناك انخفاض في حجم القوة العاملة في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وهذا يعود فقط لاختلاف طرق التقدير لدى البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء وذلك بسبب تنوع المصادر والمنهجيات، اختلاف تعريف الفئات السكانية، اعتماد البنك الدولي على نماذج تقدير دولية في حين يعتمد الديوان الوطني للإحصاء على بيانات ميدانية محلية، وتجدر الإشارة أن إحصائيات هذا الأخير متوقفة في شهر ماي من عام 2019، وتوضح معطيات البنك الدولي أن نسبة الإناث إلى الذكور في المشاركة في القوى العاملة خلال 2024 تقدر ب 21.03% وهي متقاربة مع السنوات السابقة وتعني ذلك أن مقابل كل 100 ذكر في سوق العمل هناك حوالي 22 أنثى فقط.

يلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع في حجم القوة العاملة في سنة 2024 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 13.82% وهذا يعني انخفاض في عدد البطالين وذلك بنسبة 10.78% ورافق ذلك تراجع في معدل البطالة من 14.10% في عام 2020 إلى 11.40% في سنة 2024.

غير أن ارتفاع المعدل في 2020 (أيضا ارتفاع المعدل لدى الشباب 35.75%) فيعزى إلى استمرار هبوط سعر النفط إلى 39.18 دولار، انخفاض لم تشهده أسعار النفط منذ 2004، مما تسبب في انخفاض الإيرادات من المحروقات وبالتالي انخفاض في الاستثمارات المساهمة في خلق مناصب الشغل، كما تزامن ذلك مع إعلان جائحة كورونا وباء عالميا الذي أدبى إلى الحد من حركية الأفراد وصولا إلى حد الإغلاق التام، إيقاف الأنشطة، الحجر المنزلي وتغير نمط العمل، ونتيجة لذلك وجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها مجبرة على تسريح العديد من العمال للنهوض من هذه الأزمة، إلى جانب ذلك تأثر معدلات البطالة في القطاع غير الرسمي الذي واجه صعوبات في النشاط بسبب الإجراءات المتخذة في حين يساهم هذا القطاع بنسبة 43 % من حجم التشغيل الكلي.⁽¹⁾

أما خلال سنة 2021 فيلاحظ تراجع في عدد البطالين إلى 1664 الف وزيادة في عدد المشتغلين إلى 10569 الف وذلك مقارنة بالسنة السابقة وبالتالي انخفاض معدل البطالة إلى 13.6 %، وهذا يعني هناك توظيف جديد خلال السنة كما يعود ذلك إلى مختلف الإجراءات والسياسات المسطرة من طرف الحكومة التي أدت إلى أن 47 % من المؤسسات التي كانت محل الدراسة استطاعت المحافظة على مستخدميها، 38% تخطط لزيادة عدد العمال⁽²⁾، استمر بعد ذلك المعدل في الانخفاض في السنوات الثلاثة الموالية ليصل إلى 11.40% خلال 2024 وأصبح عدد البطالين 1516 الف من قوة عاملة أو السكان النشيطون بحجم 13294 الف، ويعود ذلك إلى مختلف مناصب الشغل المفتوحة والمحقة فعلا خلال هذه الفترة، حيث ارتفع عدد السكان المشتغلين بأكثر من 774000 منذ 2019 أي بمعدل يقارب 155000 منصب جديد سنويا، وما يؤكد استقرار سوق العمل في الجزائر ارتفاع حجم العمالة الدائمة وبنسبة 43.8 % من إجمالي العمالة في سنة 2024 في حين يمثل عدد العمال غير الدائمين 29.8 % من الإجمالي بعد أن بلغ أعلى مستوى له خلال 2014-2015 وبنسبة 35.6 %، أما نسبة العمال الأجراء فقدرت بحوالي 69.9 % من مجموع السكان النشيطين في حين نسبة غير الأجراء من مهنيين وحرفيين وممارسي أنشطة المقاولاتية الذاتية فيمثلون 30.1%⁽³⁾، وهذا ما يفسر

(2) سعود وسيلة- وضعية التشغيل في الجزائر (2009-2019) وتأثير جائحة كورونا عليها، مجلة شعاع للدراسات

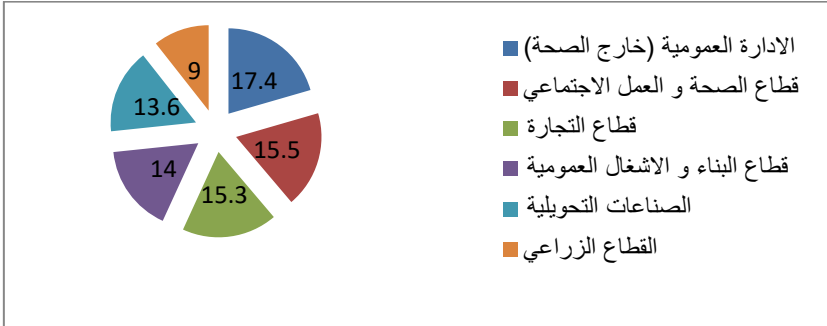
الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، جامعة تيسمسيلت، ص 137.

(3) سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 139

(1) Office National des Statistiques (ONS), Marché du Travail en Algérie, 2023-2024 . <https://lavoiedalgerie.dz>

هيمنة الدولة والقطاع الخاص على سوق العمل أما انخفاض نسبة العمال غير الأجراء يدل على محدودية ريادة الأعمال بسبب ضعف التمويل والتعقيدات الإدارية وغيرها، ويبين التمثيل البياني التالي توزيع المشتغلين حسب أهم القطاعات الاقتصادية .

الشكل 3: توزيع الوظائف حسب أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر 2024 (%)



Source : Office National des Statistiques (ONS), Marché du Travail en Algérie ,2023-2024. <https://lavoiedalgerie.dz>

ما يلاحظ من الشكل هيمنة واضحة لقطاعي الإدارة العمومية والصحة، إذ يستقطبان حوالي 32.9% من اليد العاملة أي بنية اقتصادية يغلب عليها الطابع الخدمي والإداري في حين هناك ضعف في خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي والفلاحي، الأمر الذي يستدعي تشجيع سياسة التنوع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الإنتاجي في التشغيل.

كما يلاحظ (الشكل رقم 1) انخفاض معدل البطالة لدى الجنسين خلال الفترة 2020-2024 وذلك تماشيا مع المعدل العام للبطالة، ويعني ذلك أن مناصب الشغل استفاد منها الذكور والإناث، لكن تبقى النسبة مرتفعة لدى الإناث حيث أن المعدل تراوح بين 24% و20.8% ويعود ذلك لعدة أسباب مثل تفضيل أصحاب العمل للذكور نظرا لقدرتهم على العمل لساعات أطول وبقائهم تحت التصرف في كل وقت، بعض المناصب لا تناسب الإناث مثل الصناعات الثقيلة والبناء، رفض بعض الإناث لمناصب شغل تبعد مسافات طويلة عن مقر السكن كما تفضل الإناث فرص العمل بدوام جزئي بسبب المسؤولية العائلية... الخ .

III- جهود الجزائر للحد من أزمة البطالة

عملت الحكومة الجزائرية جاهدة للحد من أزمة البطالة بين سكانها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك من خلال برامج وسياسات مختلفة، حيث التزمت في السنوات الخمس الأخيرة بمراجعة السياسات الوطنية للتشغيل ووضع آليات تركز على مقاربات اقتصادية لمحاربة البطالة وتعزيز آليات الإقلاع الاقتصادي، نوجز أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة كما يلي:

III-1- البرامج والأجهزة المسيرة لسوق الشغل وترقيته :

III-1-1 مكافحة البطالة في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: تعتبر أقدم مرفق عمومي للتشغيل أنشئ سنة 1962 تحت اسم المكتب الوطني لليد العاملة، تم تغيير اسمها لما هي عليه الآن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-259، وهي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتعد كوسيط بين عارضي وطالبي الشغل المسجلين لديها، تقدم الوكالة الكثير من البرامج وعقود العمل منها:

*منحة البطالة: هي برنامج لمرافقة طالبي العمل لأول مرة وتحفيزهم والتكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن العمل⁽¹⁾، تم اعتمادها في قانون المالية لسنة 2022 قيمتها 15000 دج وتلغى آليا بمجرد الحصول على عقد عمل وقدرت الدفعة الأولى للمستفيدين من هذه المنحة ب 580 ألف بطلال من بينهم 38% جامعي⁽²⁾، أما عدد المستفيدين سنة 2024 /30 افريل من المنحة 2008354 مستفيد

*جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب (DAIP): هو جهاز موجه إلى طالبي العمل المبتدئين أين تتكفل الدولة بهم من الناحية المالية، يستهدف هذا الجهاز ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين:

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) خاص بحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين.

- عقود الإدماج المهني (CIP) خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني.

(2)الوكالة الوطنية للتشغيل، تاريخ الاطلاع 2025/08/10

(1)لامية مشوك، تأثير منحة البطالة على سوق التشغيل في الجزائر: دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد2، جامعة بومرداس -الجزائر، 2024، ص 589.

- عقود تكوين الإدماج (CFI) الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

*عقد العمل المدعم (CTA): هو عقد تبرمه المؤسسات الاقتصادية العمومية أو الخاصة مع طالبي العمل المستفيدين من عقود الإدماج المهني في حالة عدم توظيفهم بعد انتهاء مدة الإدماج.

III-1-2 مكافحة البطالة في إطار وكالة التنمية الاجتماعية ADS: أسست الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 1996/07/29 تتمتع بالشخصية الوطنية والاستقلالية الإدارية المالية، تشرف على مجموعة من البرامج موجهة للأفراد وأخرى في شكل مشاريع تنمية منها⁽¹⁾:

-برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية، وهي تضم جهاز الشبكة الاجتماعية الذي يحتوي على المنحة الجزافية (AFS) ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)، بالإضافة إلى الخلايا الجوارية (CPS).

-برامج التشغيل والإدماج، وهي تشمل عقود ما قبل التشغيل (CPE)، برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية، وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO).

III-2-الوكالات الوطنية المساهمة في مكافحة البطالة وتوفير مناصب الشغل: يمكن إيجاز هذه الوكالات في النقاط التالية:

III-2-1الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI): أنشئت بموجب قانون الاستثمار لسنة 2022 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية الوزير الأول، مهمتها مرافقة المستثمرين المحليين والأجانب⁽²⁾، عوضت هذه الأخيرة (ANDI) سابقا ليصدر بعدها المرسوم التنفيذي 298-22 المؤرخ في 2022/9/8 الذي حدد مهامها وتشكيلتها.

سجلت الوكالة أزيد من 700 مشروع استثماري خلال 2025 بقيمة مالية تفوق 889 مليار دينار حسب تصريح مديرها، وستسمح هذه المشاريع بخلق أكثر من 21900 منصب عمل حسب التزامات أصحابها⁽³⁾

(2) بن مهيديعالة، فعالية سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر دراسة في النموذج الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024، ص 147.

(3) الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، www.aapi.dz، يوم 2025/08/10

(4) وكالة الأنباء الجزائرية، www.aps.dz، يوم 2025/08/13

III 2-2- الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGM): أنشئت الوكالة في 2004 في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتمهيش، هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.⁽¹⁾ تمنح الوكالة قروض مدعمة بنسبة 100 % بدون فوائد لشراء المواد الأولية، وكذلك قروض إنشاء المشاريع تقدر ب 1 مليون دينار تساهم فيها الوكالة ب 29% والبنك بنسبة 70% والمستفيد ب 1%.

قدّرت حصيلة إنجازات الوكالة إلى غاية 30 جويلية 2025 توفير 1467387 منصب شغل منها 11.5% في إطار القروض بدون فائدة و88.5% في إطار شراء المواد الأولية⁽²⁾

III 2-3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم تأسيس الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 6/7/1994، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، وتمكن الصندوق في بداية تأسيسه من تعويض أكثر من 189830 عاملا مسرّحا من مجموع 201505 مسجلا، ومن سنة 1998 إلى غاية 2004 قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن العمل والمساعدة على العمل الحر فتم تسجيل⁽³⁾.

أكثر من 11583 بطالا تم تكوينهم في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
أكثر من 2311 بطالا تم مرافقتهم في إحداث مؤسسات مصغرة.
أكثر من 12780 بطالا تابعوا تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج المهني.

عموما تتمثل مهام الصندوق في التأمين عن البطالة إلى جانب دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين البالغين ما بين 30-55 سنة، كما يعد جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل من خلال الامتيازات الممنوحة لصاحب العمل منها إعانة شهرية للتشغيل، الإعفاء من الاشتراك في الضمان الاجتماعي الخاصة بصاحب العمل، مستويات مختلفة خاصة بخفض حصة رب العمل.

(2) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، يوم 2025/08/13

(3) إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz

(4) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz، يوم 2025/08/13

III 2-4 صندوق الزكاة: مؤسسة دينية اجتماعية تحت إشراف وزارة الشؤون

الدينية والأوقاف، له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل من ثلاث مستويات تنظيمية تتمثل في اللجنة القاعدية، اللجنة الولائية واللجنة الوطنية⁽¹⁾. تتمثل مهامه في عملية جباية الزكاة وتوزيعها وفق نسب محددة من طرف الوزارة كما يلي: 50% للفقراء والمحتاجين، 12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة و37.5% توجه للاستثمار.

تم أبرام اتفاق مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار الزكاة، والتي تم ترجمتها فيما اصطلح عليه صندوق استثمار الزكاة⁽²⁾.

يقدم الصندوق قروض حسنة بدون فوائد تتراوح قيمتها بين 300000-500000 دج تسدد خلال 4 سنوات، وقد أسهم الصندوق في أنشطة متعددة في العديد من المجالات وتم من خلالها توظيف شخصين لكل مشروع⁽³⁾.

III 2-5 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) انشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/ 11/22 (ENSE سابقا) هي هيئة ذات طابع خاص تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج الخدمات والسلع بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل بصفة مستدامة⁽⁴⁾.

أصبح للوكالة توجه اقتصادي مقارنة بالوكالة السابقة ذات التوجه الاجتماعي، وعليه تم إدراج مهام جديدة تتلاءم مع التوجه الجديد⁽⁵⁾:

(2) وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، صندوق الزكاة، www.marw.dz، يوم 2025/08/14

(3) غانم عبد الله، ريمة عمري، الزكاة كحل استراتيجي لظاهرة الفقر -دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري،

www.baitazzakat.com، يوم 2025/08/14

(4) الأمير عبد القادر حقوطة، غرداينحسام، آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر -دراسة

تحليلية تقييمية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد4، المركز الجامعي نور البشير، البيض،

الجزائر، 2017، ص115

(5) الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، www.nesda.com، يوم 2025/08/14

(1) بودة فاطمة، فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر،

مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد6، العدد1، المركز الجامعي افلو -الجزائر، 2022، ص118

إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات، إضافة إلى تشجيع وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات سوق العمل، كما تسهر على عصنة وتوحيد معايير إنشاء المؤسسات الصغيرة مع مرافقتها ومتابعتها، إلى جانب تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي وفق نهج استشاري يهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.... الخ وغيرها من المهام الأخرى.

أما صيغ التمويل للوكالة أصبحت كما يلي:

الجدول رقم 03: صيغ التمويل في الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية

صيغة التمويل	المساهمة الشخصية للشباب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
التمويل الثنائي اقل من 10 ملايين دج	50%	50%	/
التمويل الثلاثي اقل من 10 ملايين دج	15%	15%	70%
	12% بالنسبة للمناطق الخاصة والهضاب العليا		
	10% بالنسبة لمناطق الجنوب		
	5% بالنسبة للشباب العاطل والطلبة حاملي المشاريع		

المصدر: بودة فاطمة، مرجع سابق، ص 119

III-3- الخدمات الالكترونية المساهمة في التشغيل :

بالموازاة مع الجهود السابقة الذكر للحد من البطالة، عملت الجزائر على رقمنة هذه الجهود وطرح مجموعة مختلفة ومتنوعة من الخدمات الالكترونية لطالبي الشغل كوسيط الكتروني بين عارضي العمل وطالبيه، وكذلك تطبيقات ذكية تنزل في الهواتف المحمولة مما يعني وصولها لأكثر عدد من الشباب البطال وسهولة استخدامها وإمكانية الوصول إليها، من بين هذه الوسائط والخدمات نذكر ما يلي:

* المدونة الجزائرية للمهن والوظائف: (NAME)⁽¹⁾: وهي عبارة عن مرجع عملياتي وطني

(1) الوكالة الوطنية للتشغيل www.anem.dz/namesite يوم 14 / 08 / 2025

يصف المهين والوظائف وفقا لتشابه مضامين النشاطات والكفاءات القاعدية المشتركة بين تلك المهين، تتكون من 420 بطاقة مهنة ووظيفة و5479 تسمية.

تشكل المدونة الجزائرية للمهن والوظائف الأداة التي يتم من خلالها تسجيل عروض وطلبات العمل، حيث أنها تسمح بتحديد بدقة الكفاءات المتوفرة لدى طالبي العمل الموافقة لعروض العمل وهذا من اجل التقارب بينهم ومن ثم تقديم خدمة نوعية لمعاملهمها. *بوابة الخرائط: تتيح لك هذه الخريطة على عناوين وأرقام وهواتف فروع أو ملحقات الوكالة، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال بمديرها من خلال النقر على الولاية التي يتم اختيارها.

*الوسيط أونلاين: هي منصة رقمية تابعة للوكالة الوطنية للتشغيل في الجزائر تختص بالتوظيف الإلكتروني، حيث تتيح لطالبي العمل أو مستخدمي المنصة بالبحث في عروض العمل المتاحة في مختلف القطاعات، كما تتيح المنصة عدة خدمات أخرى كتلقي إشعارات حول الاستدعاءات وعروض العمل الجديدة، كما تتيح لهم كذلك تجديد معلوماتهم الشخصية وتجديد طلبات العمل الخاصة بهم⁽¹⁾.

*فرحتي: خدمة جديدة تمكن الباحثين عن العمل من التقدم لعروض العمل المتاحة على موقع الوسيط أونلاين التي تتوافق مع ملفاتهم الشخصية، ويقوم صاحب العمل بمعالجة الطلبات لاختيار الباحثين عن العمل المناسبين لاحتياجاته الوظيفية، تهدف هذه النسخة الجديدة إلى تعزيز خدمة الوساطة بين طالبي وعارضي العمل من خلال التقديم المستقل مع تقليل فترات الانتظار وضمان سرعة وموثوقية ردود الفعل.

خاتمة:

إن دراسة موضوع البطالة في الجزائر، اظهر خلال الفترة المدروسة أن هذه المشكلة تعد من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوطن، وهناك عدة عوامل التي تؤثر في معدلاتها منها تقلبات أسعار النفط، جائحة كورونا، التحولات الاقتصادية العالمية، ضعف التنوع الاقتصادي، النمو الديمغرافي السريع والأزمات الاقتصادية.

وتوصلنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل عموما في:

* ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، وتنتشر البطالة بكل أنواعها في الاقتصاد الجزائري أي البطالة الاحتكاكية، الهيكلية، الدورية، الموسمية، الاختيارية والمقنعة.

* معظم مناصب الشغل المستحدثة مؤقتة، هذا ما يؤثر في غياب الاستقرار المهني والاجتماعي بسبب عدم ضمان الاستمرارية وإمكانية زيادة البطالة المقنعة إن لم تتحول لمناصب عمل دائمة.

* خلال كل السنوات معظم المشتغلين وبنسبة كبيرة في مجال الخدمات، التجارة والإدارة مقارنة مع القطاعات الأخرى أي الصناعة، قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة رغم مساحة الجزائر الشاسعة.

* رغم الجهود الجبارة المتخذة من طرف الدولة للاهتمام بمسألة التشغيل، إلا أن هناك مشكلات وعوائق تكتنف مسار تنفيذ البرامج والسياسات المتخذة، وتعيق توفير مناصب شغل لطالبي العمل الذين يزيد عددهم من سنة لأخرى.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي من شأنها الحد من هذه الظاهرة وهي:

* الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذا المجال الحيوي الذي يمكنه أن يوفر الكثير من مناصب الشغل في إطار مشاريع صغيرة ومتوسطة، هذا إلى جانب القطاعات الحيوية الأخرى وهي الصناعة والسياحة.

* وجب إعادة النظر في البرامج التعليمية والتربوية وتأهيلها لتؤدي دورها وفق متطلبات المرحلة الراهنة.

* ضرورة إشراك القطاع الخاص كطرف فاعل في خلق مناصب الشغل، الذي ما فتئ يتنامى دوره وحصلته يوم بعد يوم، وتشجيعه أي القطاع الخاص عبر تسهيلات ضريبية وإدارية. دعم روح المقاولة عند الشباب وتوسيع برامج التمويل الموجهة للمشاريع الناشئة.

المراجع:

المراجع العربية:

- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار مكتبة الكندي، الأردن، 2014.
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثار برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار

الجامعية، مصر، 2015.

- بن الحاج جلول ياسين- شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، التكامل الاقتصادي، المجلد4، العدد4، جامعة احمد دراية-ادرار، الجزائر، 2016.

- جمات وسيلة، تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2023.

- لامية مشوك، تأثير منحة البطالة على سوق التشغيل في الجزائر: دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد2، جامعة بومرداس - الجزائر، 2024.

- بن مهدي عدالة، فعالية سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر دراسة في النموذج الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2024.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz، يوم 2025/08/13

- إحصاءات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.dz.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz . يوم 2025/08/13

المراجع الأجنبية:

- Denis Anne et Yannick l'horthy, Economie de l'emploi et du Chômage, Armand Colin, 2013

- Vers le Droit au Travail– un Guide pour la Conception de Programmes publics d'emploi Novateurs, Bureau International du Travail,.

- Paul Krugman et Robin Wells, Macroéconomie, Ebock Supérieur, 2015

- BenyahiaSalima, le Chômage en Algérie ; Caractéristiques,Causes et Conséquences ,Revue de l'ijtihad d'études Juridiques, Volume 08, No 01, Université Tamanrasset,2019,

- -Nacer Eddine Hamouda , 50 ans d'indépendance , Quelle Evaluation dans la Situation du Marché du Travail en Algérie , les Cahiers du CREAD 100-2012.

- Ministère des Finances, Direction Générale de la Prévision et des politiques Rétrospectives, Emploi et chômage; <http://www.dgp>

- Office National des Statistiques (ONS), Marché du Travail en Algérie ,2023-2024. <https://lavoiedalgerie.dz>